شركة الاستثمارات الوطنية ش.م.ك.

التقرير السنوي :
أداء سوق الكويت للأوراق المالية
خلال السنة المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2015

إعداد:
قطاع البحوث والدراسات
إدارة الاستثمارات المحلية والعربية

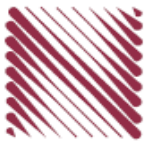

شركة الاستثمارات الوطنية
NATIONAL INVESTMENTS COMPANY

شركة الاستثمارات الوطنية
NATIONAL INVESTMENTS COMPANY

المحتويات

المحتويات	الصفحة
تحليل نشاط سوق الكويت للأوراق المالية:	3
نشاط سوق الكويت للأوراق المالية	4
مؤشرات قطاعات سوق الكويت	9
ملخص الشركات الأكثر ارتفاعا و انخفاضا	10
التحليل التقني لسوق الكويت للأوراق المالية	11
ملخص نشاط الأسواق الخليجية	14

للاستفسار عن محتوى التقرير
الرجاء الاتصال بالمسؤلين

فيصل حسين
مساعد مدير
إدارة الاستثمارات المحلية و العربية
قطاع البحوث و الدراسات
ت: 66666 222 965+
faisalh@nic.com.kw

عمرو سرحان
مساعد مدير
إدارة الاستثمارات المحلية و العربية
قطاع البحوث و الدراسات
ت: 66666 222 965+
amros@nic.com.kw

حسام أحمد
محلل تقني
إدارة الاستثمارات المحلية و العربية
قطاع البحوث و الدراسات
ت: 66666 222 965+
husama@nic.com.kw

تحليل نشاط سوق الكويت للأوراق المالية

نشاط سوق الكويت للأوراق المالية

المؤشرات

نقطة	31-Dec-14	31-Dec-15	نسبة التغير	
السوق السعري	6,536	5,615	-14.1%	▼
السوق الوزني	439	382	-13.0%	▼
مؤشر الكويت 15	1,060	900	-15.0%	▼
مؤشر NIC 50	4,915	4,351	-11.5%	▼

*ملاحظة: نسبة التغير عن نهاية عام 2014

أعلى و أدنى مستوى للمؤشرات

نقطة	منذ بداية عام 2015 أعلى مستوى	أدنى مستوى
السوق السعري	6,755	5,572
السوق الوزني	458	379
مؤشر الكويت 15	1,117	896
مؤشر NIC 50	5,177	4,330

المتغيرات العامة

	31-Dec-15	نسبة التغير	
القيمة السوقية للشركات المدرجة (د.ك.)	26,193,341,626	-12.4%	▼
المعدل اليومي لكمية الأسهم المتداولة (سهم/يوم)	166,705,519	-19.1%	▼
المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة (د.ك./يوم)	15,838,240	-35.2%	▼

*ملاحظة: نسبة التغير عن أداء عام 2014

اختتم سوق الكويت للأوراق المالية تعاملاته من عام 2015 على تراجع في مؤشراته العامة وذلك قياسا الى نهاية العام 2014 حيث تراجع المؤشر السعري بمقدار 920.6 نقطة بنسبة 14.1% والمؤشر الوزني بمقدار 57.2 نقطة بنسبة 13.0% ومؤشر NIC50 بمقدار 563.6 نقطة بنسبة 11.2% ومؤشر كويت 15 بمقدار 159.5 نقطة بنسبة 15.0% وكذلك الحال بالنسبة للمتغيرات العامة انخفض المعدل اليومي لكمية الأسهم المتداولة والقيمة المتداولة بنسبة 19.1% و35.2% على التوالي ، هذا وبلغ المتوسط اليومي للقيمة المتداولة 15.8 مليون د.ك خلال عام 2015 مقابل 24.4 مليون د.ك لعام 2014 .

انهى سوق الكويت للأوراق المالية تعاملاته للعام 2015 واقفل عند حاجز 5,615 نقطة وهي ذات مستويات المؤشر في يوليو 2004 ، مر السوق هذا العام بمجريات عديدة لأدائه حيث فقد السوق من قيمته السوقية ما يزيد على 3.3 مليار دينار كويتي، ووصول المؤشر العام إلى قاعه خلال الفترة والبالغة 5,571 نقطة والذي لم نصل إليه حتى من خلال عملية التصحيح الأعنف خلال فترة 2008/2009 التي فقد فيها السوق ما يزيد على 22 مليار دينار كويتي، وذلك نتيجة للتدهور الجديد في أسعار النفط الخام وعوامل أخرى خارجية منها أو داخلية.

هذا ومن خلال النظر إلى مستوى السيولة خلال العام ومقارنتها مع السنوات العشر السابقة نجد أن عام 2015 يعتبر عاما استثنائيا من حيث القيمة المتداولة وتوقيتها، فمعدل قيمة التداول اليومي في هذه السنة بلغ ما يقارب 15.8 مليون د.ك حيث لم يشهدها السوق خلال السنوات الماضية والتي تعتبر في نفس الوقت قريبة مع مستويات عام 2001 (14.5 مليون د.ك) وهو امر يعبر عن معضلة جوهرية في عمق السيولة اذا ما تم الأخذ بعين الاعتبار الفروقات الكبيرة في معدلات التضخم أي ان مبلغ 16 مليون د.ك بوقتنا الجاري يساوي أقل بكثير من ذات المبلغ في عام 2001 وكذلك في عدد الشركات المدرجة في عام 2001 والتي كانت لا تتعدى 90 شركة وبقيمتها الرأسمالية - 8.5 مليار د.ك فقط- كما كان يبلغ المؤشر السعري 1,709 نقطة.

أما من ناحية التوقيت الزمني فوجدنا عند مراجعتنا للمعدل اليومي لمستوى السيولة على فترات الربع سنوية في السنوات الماضية بأن هناك تحسن في أداء السيولة المتداولة في الربع الأخير من كل عام عند مقارنتها مع الربع الثالث – باستثناء عام 2013 - إلا أن في هذه السنة قد تم كسر القاعدة ليكون معدل التداول اليومي متقارب في الربعين الأخيرين، حيث بلغ 22.2 مليون د.ك للربع الأول و 16.6 مليون د.ك للربع الثاني و12.5 مليون د.ك للربع الثالث والرابع في نفس المستوى.

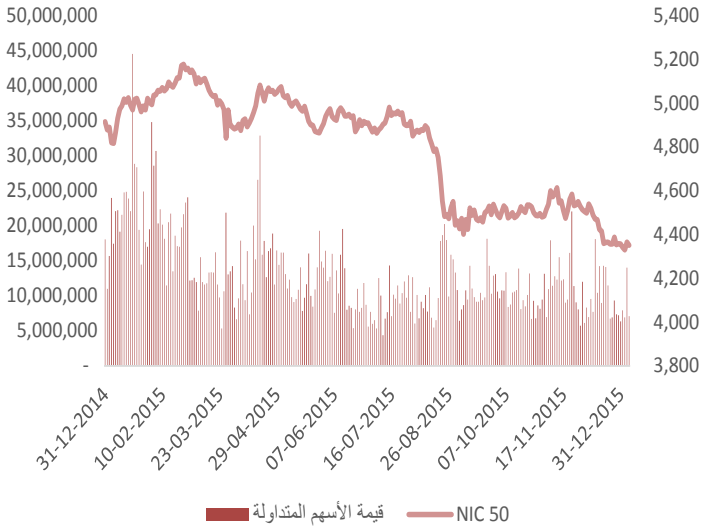

ملاحظة: تمت مراجعة مؤشر NIC50 من قبل مكتب KPMG صافي المطوع وشركاه حيث تم احتسابه بناء على أكبرخمسين شركة متداولة من حيث القيمة خلال عام كامل ويمكن الإطلاع على المؤشر وبياناته من خلال REUTERSتحت رمز "NIC50

المصدر: تومسون رويترز وتحليل شركة الاستثمارات الوطنية .

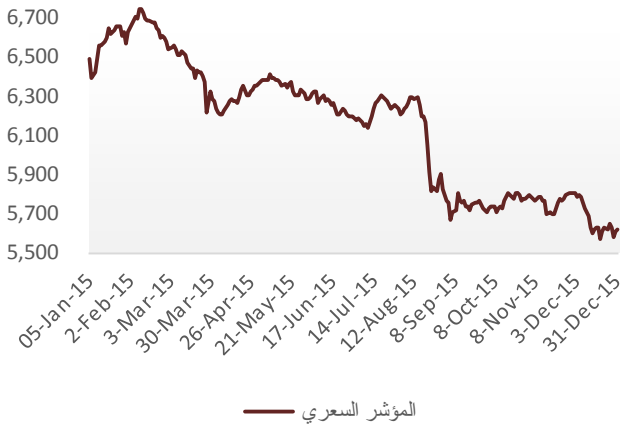

تطور المؤشر السعري خلال عام 2015

الشهر	المؤشر (نقطة)	مقدار التغير (نقطة)	نسبة التغير %
يناير	6,572	37	0.6%
فبراير	6,601	29	0.4%
مارس	6,282	(319)	-4.8%
أبريل	6,377	95	1.5%
مايو	6,292	(85)	-1.3%
يونيو	6,203	(90)	-1.4%
يوليو	6,254	51	0.8%
أغسطس	5,821	(433)	-6.9%
سبتمبر	5,726	(95)	-1.6%
أكتوبر	5,775	49	0.9%
نوفمبر	5,802	27	0.5%
ديسمبر	5,615	(187)	-3.2%

الأرقام القياسية للعام 2015

- وصل المؤشر السعري لأعلى مستوى 6,755.1 نقطة يوم 8 فبراير 2015، وارتفع المؤشر السعري لأعلى مستوى خلال يوم واحد بمعدل 100.3 نقطة بتاريخ 29 مارس 2015، بينما كان أشد إنخفاض للمؤشر السعري في يوم واحد بمعدل 154.0 نقطة بتاريخ 26 مارس 2015، فيما كان المؤشر السعري عند أدنى مستوى له بتاريخ 20 ديسمبر 2015 عند مستوى 5,571.9 نقطة، وبهذا يصبح الفرق بين أعلى مستوى للمؤشر السعري بشهر فبراير وأدنى مستوى له بشهر ديسمبر هو 21.2%.

وبالرجوع إلى أداء السوق خلال العام فقد كان سلبياً بشكل عام وذلك تزامنا مع أداء الأسواق الاقليمية، وحول أسباب هبوطه فقد كانت عديدة إلا أن استمرار هبوط أسعار النفط الكويتي منذ يونيو 2014 كان العامل الرئيسي لهذا التراجع حيث وصل سعر النفط إلى مستوى 28 دولار للبرميل في ديسمبر 2015 وهي مستويات سعرية تعود بنا إلى فترة يوليو 2004، وعلى ضوء هذا التراجع أعلن وزير المالية الكويتي في شهر يوليو 2015 بتحقيق أول عجز مالي منذ 16 عاما يقدر بقيمة 2.3 مليار د.ك في السنة المالية 2014/2015 وتوقع بأن يستمر هذا العجز في السنة المالية 2015/2016 وذلك على أساس سعر مقدر للنفط عند 45 دولار للبرميل، إذ أقر بصعوبة الوضع الحالي من الناحية المالية وضرورة التفكير جديا في بدء عمليات الاصلاح المالي في ظل تطورات الأوضاع في سوق النفط العالمي، ولعل الأوضاع التي أشار لها السيد الوزير قد تتمثل في وفرة المعروض خصوصا بعد دخول الانتاج الايراني للسوق من جهة وتسابق دول أوبك وغيرها في زيادة الانتاج من جهة أخرى، ومن ناحية الطلب تمثلت الأوضاع في تجدد المخاوف من ضعف الطلب بفعل تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي وذلك بعد إعلان الصين عن تراجع وتيرة تسارع نموها الاقتصادي كثان أكبر اقتصاد في العالم.

هذا ومن منظور العوامل الأخرى الخارجية والتي أثرت على نشاط السوق طوال العام سواء الاقتصادية منها أو السياسية يمكن سردها في تسلسل زمني خلال العام، ففي نهاية شهر مارس بدأت العمليات العسكرية في اليمن والتي نتج عنها حالة من التشاحن السياسي بين قوى إقليمية في منطقة الشرق الأوسط لتشكل مؤثر سلبي مؤقت على نفسية المتداولين وعليه تراجع السوق نحو 154 نقطة في جلسة تداول 26 مارس 2015 ولكن سرعان ما اختفى تأثير هذا الحدث بصورة سريعة، إلا أن هذا العامل وتذبذب أسعار النفط العالمية ً عاملان مؤثران مثبطان لتفاعل السوق مع المؤشرات الإيجابية في تلك الفترة والتي تمثلت في أرباح الشركات السنوية وتوزيعات البنوك والشركات التشغيلية، ومع استمرار المعطيات السلبية السابقة وظهور أزمة الديون اليونانية على السطح من جديد، تراجع السوق بعدها بصورة تدريجية على مستوى المؤشر العام أو قيم التداول، حيث كسر المؤشر السعري نزولا مستوى 6,000 نقطة في تاريخ 23 أغسطس، وذلك كنتيجة للهبوط الحاد للأسواق العالمية وذلك على إثر استمرار تراجع الأسهم الصينية بشكل كبير، نتيجة خفض البنك المركزي للصين من قيمة اليوان في محاولة لتعزيز صادراته. ومع انخفاض أسعار النفط العالمية في شهر اكتوبر أعلن صندوق النقد الدولي عن توقع العجز لميزانيات دول الخليج خلال 5 سنوات القادمة، وأنه يتعين عليها أن تتأقلم مع الواقع الجديد الناجم عن انخفاض اسعار النفط، مع الاقتراح بخفض الانفاق العام وتنويع مصادر الدخل، ليشكل كعامل سلبي آخر ألقى بظلاله على نفسية المتداولين.

ولعل الحدث الداخلي الأبرز التي تم خلال سنة 2015 والخاص بالوسط القانوني للبيئة الاستثمارية في السوق المحلي والذي يمكن تقسيمه إلى شقين، الأول خاص بصدور القانون رقم 22 لسنة 2015 بتعديل بعض احكام القانون رقم 7 لسنة 2010 بشان إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الاوراق المالية وذلك في شهر مايو متضمنا تعديل للمادة رقم (122) والتي تنص في محتواها على معاقبة كل من يقوم بتداولات وهمية في البورصة بالحبس لمدة تصل إلى خمس سنوات وغرامة مالية تصل إلى مائة ألف د.ك أو بأحدى هاتين العقوبتين، الأمر الذي أدى إلى عزوف كبار المضاربين عن المضاربات وتراجع احجام التداول وسط توجه شريحة من المتعاملين إلى الأسواق المجاورة، وبعد عميلة شد وجذب بين الأوساط الاقتصادية حول هذه المادة وتأثيرها السلبي أو الإيجابي على جاذبية السوق لرؤوس الأموال المحلية والأجنبية بهدف الاستثمار حكمت المحكمة الدستورية بدستورية المادة في شهر أكتوبر وذلك بهدف حماية المستثمرين والمساواة بينهم والقدرة على وقف العمليات التي تقوم بها المجموعات المضاربية ويقع فيها صغار المتداولين. أما الجانب الآخر فيتمثل في إصدار اللائحة التنفيذية الجديدة لهيئة أسواق المال وذلك في شهر نوفمبر لتؤكد على دورها بأن تكون هيئة تنظيمية رقابية رائدة ومتطورة تسعى إلى الارتقاء بأسواق المال في الكويت وخلق بيئة استثمارية جاذبة تحظى بثقة المستثمرين .

المصدر: تومسون رويترز وتحليل شركة الاستثمارات الوطنية .

من وجهة نظرنا نرى ان حركة السوق خلال عام 2015 كان عنوانها التذبذب وعدم الاستقرار والتي ألقت بظلالها على طبيعة تعاملات السوق بحيث يتفاعل طرديا مع الانباء السيئة وحياديا مع الاحداث الايجابية، فانخفاض نشاط التداول في السوق الكويتي ما هو إلا انعكاس لتراجع ثقة المستثمرين في بورصة الكويت نتيجة العناصر السلبية المحيطة بالسوق، أبرزها كانت التأثيرات السلبية الناتجة عن الانخفاضات المتتالية لأسعار النفط، وتأثير ذلك على الاقتصاد المحلي بشكل عام، ولعل هذه العلاقة بين الاقتصاد الكلي وأسعار النفط يمكن التقليل من آثارها السلبية من خلال تطبيق استراتيجية تضمن تنويع مصادر دخل الدولة على المدى الطويل، وهو الأمر الذي أكد عليه الخطاب السامي في كلمته بمناسبة افتتاح دور الانعقاد الرابع من الفصل التشريعي الرابع عشر لمجلس الامة ليعبر عن قلقه من انخفاض أسعار النفط العالمية وانعكاسه على ميزانية الدولة ومطالبته للحكومة والبرلمان إلى المسارعة لاتخاذ تدابير وإجراء إصلاحات اقتصادية لمواجهة هذا التراجع في الإيرادات النفطية للدولة، وأهمية إيجاد مصادر أخرى للدخل في البلاد.

هذا وبالنظر إلى الوضع العام للسوق خلال سنة 2015 نجد أنه مر بمنعطفات تاريخية مهمة ونرى من الأجدى أن يتم تقسيمها حسب تسلسلها الزمني حتى يتضح تأثير كل فترة أو حدث:-

الربع الأول

مثلت هذه الفترة انشط فترات العام 2015 حيث سجل مؤشر السوق العام خلاله لأعلى مستوى له خلال السنة والذي يربو على 6,750 نقطة في حين كان متوسط التداول اليومي بها بحدود 22 مليون د.ك، في بداية الربع الأول اتسمت التعاملات نسبيا بالطابع الإيجابي وذلك على الرغم من وصول أسعار النفط العالمية لأدنى مستوى لها خلال الخمس السنوات السابقة وانخفاض سعر النفط الخام الكويتي لمستوى 38 دولار ، كما كان لإعلان الحكومة عن العجز في الميزانية الجديدة الاثر في خلق حالة التوتر والترقب لدى المستثمرين . وبعد دخول السوق في فترة شهر فبراير شهد السوق استمرار المضاربات وعمليات جني الأرباح على الأسهم التي شهدت ارتفاعا و برزت عمليات الشراء الانتقائي للأسهم القيادية في مختلف القطاعات خصوصا مع وصول أسعار الأسهم لمستويات منخفضة. و قد كان هذا النهج هو السائد بسبب اعلان معظم الشركات القيادية عن أرباحها و خصوصا قطاع البنوك و الذي وصل نمو أرباحه نسبة 11.4% عن أرباح عام 2013. و كان للعديد من الأسهم التشغيلية خصوصا في قطاع الاتصالات و البنوك دورا رئيسيا في النشاط الملحوظ للسوق من جانب بعض المحافظ المالية و الصناديق الاستثمارية. ونتيجة للارتفاع في مستوى أرباح الشركات التشغيلية بشكل عام وذات التوزيعات النقدية منها بشكل خاص وقرار هيئة أسواق المال بعدم تفسيخ الأسهم نتيجة هذه التوزيعات الأمر الذي أدى إلى وصول المؤشرات الوزنية (المؤشر الوزني و كويت 15) في نهاية شهر فبراير لأعلى مستوياتها خلال عام 2015 (457.7 و 1116.9) نقطة على التوالي.

ومع بداية شهر مارس تراجع السوق نتيجة لعدة أسباب أهمها سيطرة الحركة المضاربية وعمليات الضغوط البيعية وغياب الدور الأساسي لصناع السوق و الاستثمار المؤسسي فتراجعت قيم التداول اليومي دون مستوى 20 مليون د.ك خلال معظم جلسات التداول في هذا الشهر . وخلال الأسبوع الاخير من شهر مارس سيطرت اجواء ترقب المستثمرين والعزوف عن التداول نتيجة التعديلات المتعلقة ببعض مواد قانون هيئة أسواق المال و بدأ العلميات العسكرية الخليجية في اليمن وحالة التوتر السياسي في المنطقة وكنتيجة لهذه العوامل خسر المؤشر السعري جميع مكاسبه المحققة في الشهر السابق وكسره لحاجز الدعم لمستوى 6,400 نقطة وتدني قيمة التداول اليومي إلى مستوى 8.2 مليون د.ك ، علما بأن حركة التراجع في ظل هذه الاحداث تعتبر حركة طبيعية متزامنة مع حركة الأسواق الإقليمية إلا أن حساسية السوق الكويتي قد تكون مفرطة تجاه الأحداث الخارجية السلبية.

تطور المؤشر الوزني خلال عام 2015			
الشهر	المؤشر (نقطة)	مقدار التغير (نقطة)	نسبة التغير %
يناير	442	3	0.7%
فبراير	458	16	3.6%
مارس	427	(31)	-6.7%
أبريل	435	8	1.8%
مايو	422	(13)	-3.0%
يونيو	420	(2)	-0.4%
يوليو	419	(1)	-0.2%
أغسطس	385	(34)	-8.0%
سبتمبر	388	3	0.8%
أكتوبر	388	(0)	0.0%
نوفمبر	393	5	1.2%
ديسمبر	382	(11)	-2.9%

الأرقام القياسية للعام 2015

- وصل المؤشر الوزني لأعلى مستوى يوم 24 فبراير 2015 حيث اقفل عند مستوى 457.7 نقطة، وارتفع المؤشر الوزني لأعلى مستوى خلال يوم واحد بمعدل 9.3 نقطة بتاريخ 29 مارس 2015، فيما كان المؤشر الوزني عند أدنى مستوى له بتاريخ 29 ديسمبر 2015 عند مستوى 379.3 نقطة.

المصدر: تومسون رويترز وتحليل شركة الاستثمارات الوطنية .

الربع الثاني

جاءت بداية فترة الربع الثاني بنوع من التحسن فأثناء شهر إبريل عكس السوق اتجاه نحو الصعود وذلك عقب إقرار التعديلات النهائية لهيئة أسواق المال التي يفترض ان تعمل على تعزيز كفاءة السوق المحلي مقارنة مع أسواق المنطقة على المدى الطويل، بينما خلال فترة شهر مايو كان أداء سوق بسيطا وبمعدل قيم تداولات ضعيفة مع حركة مؤشرات غير مستقرة ومتذبذبة نتيجة عدة عوامل أبرزها كانت تخوف المستثمرين من ايقاف الشركات التي لم تعلن بعد عن بياناتها المالية للربع الاول للعام الجاري عن أرباحها ، وعليه تراجع مؤشر كويت 15 بنسبة 4.1% منذ بداية العام ليفقد ما يقارب 52 نقطة ويصل إلى مستوى (1,008) نقطة بتاريخ 27/5/2015 ليقترب من مستوى تأسيس المؤشر (1000) نقطة في مايو 2012 الأمر الذي يدل على تراجع أسعار أسهم مكونات المؤشر بشكل واضح منذ بداية العام ، هذا وبالنظر إلى آخر فترة الستة شهور لوحظ استمرار السوق بأدائه السلبي وسط عمليات مضاربيه شملت العديد من الأسهم ، ووصول مستوى قيم التداول اليومي لتصل إلى مستوى 6.8 مليون د.ك في أول يوم تداول خلال شهر رمضان المبارك الأمر الذي يشير إلى عزوف المستثمرين عن دخول السوق وفقدان الشهية بشكل عام ، أضف إلى ذلك التأثير السلبي المؤقت على نفسية المستثمرين من أحداث التفجير الانتحاري لمسجد الامام الصادق.

الربع الثالث

خلال هذه الفترة تعززت رحلة الانخفاض لمؤشرات السوق ومستوى سيولته في نفس الاتجاه، فقد استمرت حركة التذبذب والتراجع خلال الفترة ووصول قيم التداول اليومي في 7 يوليو 2015 إلى مستوى 6.2 مليون د.ك، مع توجه السيولة نحو النشاط المضاربي على السلع الرخيصة في فترة والشراء الانتقائي على أسهم الشركات التشغيلية في فترة أخرى نتيجة لتوارد البيانات المالية النصف سنوية لهذه الشركات تباعاً ويحسب الأداء السلبي خلال هذه الفترة على عدة عوامل منها انخفاض النفط الخام الكويتي وإعلان وزير المالية الكويتي في يوليو من عام 2015 عن عجز ميزانية الدولة بقيمة 2.3 مليار دينار وهبوط الأسواق العالمية بشكل كبير بعد تراجع الأسواق الآسيوية. ومع ازدياد التخوف العام لانكماش الاقتصاد العالمي الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب على النفط في الفترة المقبلة وسط وفرة عالمية من المعروض منه لتشكل سببا رئيسيا لاستمرار أزمة أسعار البترول العالمية، محصلة لهذه الأحداث والمتغيرات بات العزوف عن التداول هو عنوان حركة السوق مما أدى إلى اضمحلال قيم التداول إلى مستويات متدنية طوال هذه الفترة وكسر المؤشر العام مستوى 6,000 نقطة نزولا في تاريخ 23 أغسطس 2015 علما بأن انخفاض السوق خلال الفترة جاء متزامناً مع تراجع أسواق المنطقة في نفس الفترة من عام 2015.

تطور مؤشر كويت 15 خلال عام 2015

الشهر	المؤشر (نقطة)	مقدار التغير (نقطة)	نسبة التغير %
يناير	1,073	13	1.2%
فبراير	1,117	44	4.1%
مارس	1,021	(95)	-8.5%
أبريل	1,060	38	3.7%
مايو	1,016	(43)	-4.1%
يونيو	1,017	1	0.1%
يوليو	1,015	(2)	-0.2%
أغسطس	919	(96)	-9.4%
سبتمبر	935	16	1.7%
أكتوبر	924	(11)	-1.2%
نوفمبر	930	5	0.6%
ديسمبر	900	(29)	-3.1%

الأرقام القياسية للعام 2015

- وصل مؤشر كويت 15 لأعلى مستوى يوم 24 فبراير 2015 حيث اقفل عند مستوى 1,116.9 نقطة، مؤشر كويت 15 لأعلى مستوى خلال يوم واحد بمعدل 27.4 نقطة بتاريخ 29 مارس 2015 ، فيما كان مؤشر كويت 15 عند أدنى مستوى له بتاريخ 29 ديسمبر 2015 عند مستوى 895.6 نقطة.

المصدر: تومسون رويترز وتحليل شركة الاستثمارات الوطنية .

نشاط سوق الكويت للأوراق المالية

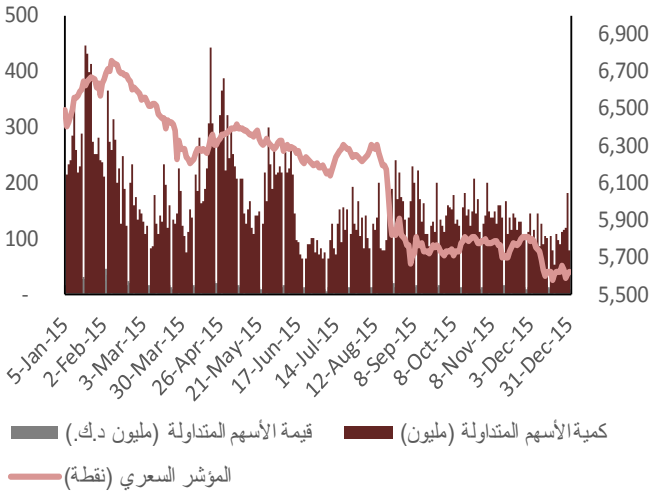

تطور المعدل اليومي لقيم التداول خلال عام 2015		
الشهر	المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة (مليون د.ك.)	نسبة التغير %
يناير	26.4	-10.2%
فبراير	25.6	-3.0%
مارس	15.9	-37.9%
أبريل	18.8	18.4%
مايو	15.7	-16.7%
يونيو	14.6	-6.9%
يوليو	10.9	-25.1%
أغسطس	13.6	24.8%
سبتمبر	13.0	-4.6%
أكتوبر	12.1	-6.8%
نوفمبر	14.2	17.3%
ديسمبر	11.0	-22.8%

الأرقام القياسية للعام 2015

- تم تداول أكبر قيمة متداولة في يوم 20 يناير 2015 بقيمة بلغت 49.1 مليون دينار كويتي، بالمقارنة مع أعلى قيمة تداول في العام قبله والتي بلغت 64.2 مليون دينار كويتي بتاريخ 30 ديسمبر 2014.
- أما بالنسبة لأدنى قيمة متداولة فقد بلغت 6.2 مليون بتاريخ 7 يوليو 2015 ، بالمقارنة مع ادنى قيمة تداول في العام قبله بقيمة 5.2 مليون دينار كويتي وذلك بتاريخ 6 يوليو 2014.
- بلغ إجمالي عدد الشركات المدرجة بسوق الكويت للأوراق المالية الرسمي بنهاية عام 2015 عدد 190 شركة مقارنة مع عدد 193 شركة بعام 2014، و196 شركة بعام 2013 و 200 شركة بعام 2012 و 214 شركة في عام 2011 و 214 شركة في عام 2010.

الربع الرابع

أما في هذه المرحلة والتي اختتم السوق الكويت للأوراق المالية تعاملات العام 2015 فهي لا تختلف اختلاف جوهريا في نمطها عن طبيعة تداولات الربع الثالث، فخلال شهر أكتوبر انخفض معدل السيولة اليومية نظرا لاستمرار حالة الترقب التي تنتهجها الأوساط الاستثمارية في انتظار أي محفزات مشجعة مثل إعلانات الأرباح الفصلية للشركات، أضف إلى ذلك تأثير الأحداث الجيوسياسية في المنطقة واستمرار تذبذب أسوق النفط العالمية. هذا وبالمقارنة مع أداء الأسواق الخليجية يلاحظ اختلاف أداء السوق المحلي عن باقي أسواق المنطقة ، فقد شهدت البورصات الخليجية خلال شهر أكتوبر موجة من الهبوط باستثناء سوق الكويت الذي حافظ على مكاسبه على عكس التوقعات ، الامر الذي يدل على الركود النسبي الذي يعيشه السوق والذي ربما يفسر تخلفه عن المحركات الحيوية التي تشهدها المؤشرات والأسواق الإقليمية، بينما انعكس الحال خلال شهر نوفمبر فقد شهدت تعاملات السوق أداءً جيدا تمثلت في صعود جميع مؤشرات السوق وارتفاع المعدل اليومي للقيمة المتداولة لتصل إلى 24.4 مليون د.ك – حيث لم يسجل السوق مثل هذا المستوى منذ 11 يونيو 2015 - كان محركها الأساسي حالة التفاؤل بين المستثمرين نتيجة طلب الاستحواذ المقدم من شركة الاتصالات السعودية لأسهم شركة فيفا وانعكاسها الإيجابي على أداء السوق في حالة انجازها. كما يجدر الإشارة بأن هناك عامل آخر لا يمكن اغفال أهميته ساهم في تعزيز مستوى السيولة خلال هذا الشهر وهو ردة الفعل الإيجابية للأوساط الاستثمارية من إصدار اللائحة التنفيذية الجديدة لهيئة أسواق المال والتي اشتملت على تنظيم إصدار أدوات استثمارية جديدة (صكوك وسندات) يمكن تداولهما في أسواق ثانوية وتأسيس شركات ذات أغراض خاصة لتشكل مرحلة جديدة في آلية تطوير أسس التنظيم والرقابة والتي يرجى منها تقدم السوق ومحاكاته لتغيرات البيئة الاستثمارية بشكل ديناميكي. جاء هذا التحسن الطفيف وذلك على الرغم من انخفاض سعر النفط الكويتي إلى أقل من 36 دولار، وحالة التوتر العسكري في منطقة الشرق الأوسط، الامر الذي يشير إلى تعطش السوق المحلي إلى مثل هذه المحفزات الإيجابية والتي تعزز من متانة ثقة المستثمر في السوق الكويتي. اما خلال الثلث الاخير من الفترة كان أداء السوق محبطا بشكل عام فعلى وقع استمرار تراجع أسعار النفط الكويتي استمر مسلسل نزيف النقاط من المؤشر السعري لسوق الكويت للأوراق المالية ووصوله إلى مستويات يوليو 2004 (5,571 نقطة) في جلسة تداول يوم الأحد الموافق 20 ديسمبر 2015. فقد جاء انخفاض السوق نتيجة زيادة التراجع في أسواق النفط الدولية والإقليمية لمستويات متدنية الأمر الذي سوف ينعكس سلبا على الموازنة العامة للاقتصاد الكويت كونها من الدول المصدرة للنفط. ولعل الحدث المالي – الخاص بالسياسة النقدية – الذي تم خلال الفترة ويجب الاشارة إليه هو ارتفاع سعر الفائدة للدولار الأمريكي (ربع نقطة) وعليه رفع البنك الكويت المركزي سعر الخصم بمقدار (ربع نقطة) ليصبح 2.25% بدلا من 2.0% والذي قد يكون له تأثير سلبي على سيولة السوق على المدى الطويل.

المصدر: تومسون رويترز وتحليل شركة الاستثمارات الوطنية .

مؤشرات قطاعات سوق الكويت

مؤشرات قطاعات السوق

القطاع	المؤشر		السعر إلى الربحية	السعر إلى القيمة الدفترية	العائد الجاري	العائد على حقوق الملكية
	31-Dec-15	نسبة التغير				
النفط و الغاز	819	-23.0% ▼	12.0	0.6	4.5%	4.7%
المواد الأساسية	986	-12.8% ▼	8.6	0.8	6.2%	9.3%
الصناعية	1,043	-2.6% ▼	13.0	0.8	2.8%	6.4%
السلع الاستهلاكية	1,095	-10.7% ▼	18.2	2.2	3.7%	12.3%
الرعاية الصحية	925	-1.6% ▼	21.5	1.8	1.2%	8.5%
الخدمات الاستهلاكية	1,009	-6.7% ▼	N/A	1.3	4.0%	0.0%
الاتصالات	599	4.9% ▲	9.5	1.1	7.3%	11.1%
البنوك	907	-9.8% ▼	16.2	1.5	1.4%	9.0%
التأمين	1,127	-4.3% ▼	15.3	1.1	3.0%	6.9%
العقار	941	-16.7% ▼	13.6	0.8	1.5%	6.3%
الخدمات المالية	595	-28.5% ▼	17.8	0.6	3.3%	3.5%
التكنولوجيا	820	-10.5% ▼	19.9	0.8	4.5%	4.1%

*ملاحظة: نسبة التغير عن نهاية عام 2014

نشاط قطاعات السوق

	القيمة		الكمية	
	31-Dec-15	نسبة التغير	31-Dec-15	نسبة التغير
النفط و الغاز	43,751,567.0	-58.2% ▼	1,074,844,283	-16.6% ▼
المواد الأساسية	17,911,989.0	-59.1% ▼	51,583,983	-53.3% ▼
الصناعية	246,203,498.0	-41.5% ▼	2,591,186,969	-25.6% ▼
السلع الاستهلاكية	56,791,085.0	4.0% ▲	161,326,668	-44.7% ▼
الرعاية الصحية	2,685,401.0	-80.2% ▼	21,014,132	-0.9% ▼
الخدمات الاستهلاكية	66,926,671.0	22.5% ▲	238,066,987	-32.9% ▼
الاتصالات	423,231,662.0	122.8% ▲	1,576,743,400	252.8% ▲
البنوك	566,923,434.0	-42.1% ▼	1,576,228,005	-27.7% ▼
التأمين	1,725,790.0	-84.5% ▼	14,524,680	-88.8% ▼
العقار	387,877,556.0	-35.8% ▼	7,234,936,122	-14.4% ▼
الخدمات المالية	571,255,208.0	-35.2% ▼	10,636,966,622	-5.9% ▼
التكنولوجيا	7,621,049.0	-9.3% ▼	111,525,824	15.8% ▲

*ملاحظة: نسبة التغير عن أداء عام 2014

- تراجع أداء معظم مؤشرات قطاعات السوق خلال عام 2015 وذلك بالمقارنة مع نهاية عام 2014، حيث تصدر قطاع الخدمات المالية قائمة القطاعات المتراجعة بنسبة 28.5% ثم جاء قطاع النفط والغاز متراجعا بنسبة 23.0% ثم قطاع العقار متراجعا بنسبة 16.7%، فيما كان قطاع الاتصالات القطاع الوحيد المرتفع خلال عام 2015 حيث ارتفع بنسبة 4.9%.
- أما على صعيد القيمة المتداولة خلال عام 2015 وذلك بالمقارنة مع عام 2014، فقد انخفضت معظم القطاعات بحيث كان أبرز القطاعات المخفضة قطاع التامين والرعاية الصحية بنسب بلغت 84.5% و 80.2 % على التوالي. في حين ارتفع قطاع الاتصالات بنسبة بلغت 122.8% ثم قطاع الخدمات الاستهلاكية ارتفع بنسبة 22.5%.
- احتلت قطاعات البنوك و الخدمات المالية و الاتصالات المراتب الأولى من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة خلال عام 2015 بنسب 24% و24% و18% على التوالي.
- احتل قطاعي الخدمات المالية والعقار خلال عام 2015 المراتب الأولى من حيث كمية الاسهم المتداولة بحصة بلغت نسبتها 42% و 29% على التوالي.

قيمة الأسهم المتداولة

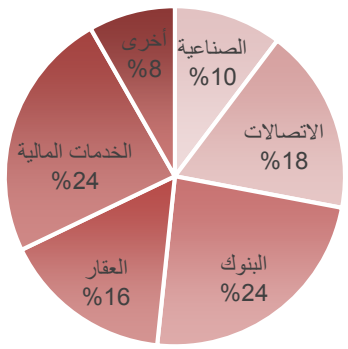

كمية الأسهم المتداولة

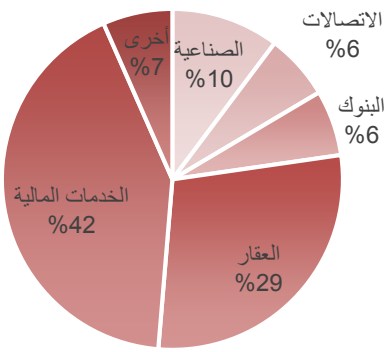

المصدر: تومسون رويترز وتحليل شركة الاستثمارات الوطنية .

ملخص الشركات الأكثر ارتفاعا و انخفاضا

الشركات الأكثر ارتفاعا بالنسبة للتغير في سعر السهم

الشركة	سعر الإقفال (فلس)	نسبة التغير	القيمة (د.ك.)	الكمية (سهم)
شركة طيبة الكويتية القابضة	300	240.9%	3	10
شركة هيومن سوفت القابضة	950	146.8%	399,332	6,206,457
شركة نفائس القابضة	184	111.5%	978,801	84,031,241
الشركة الكويتية السورية القابضة	25	72.4%	599,595	202,034,067
شركة الشعيبة الصناعية	390	52.9%	1,359,438	22,327,751
شركة الاتصالات الكويتية	990	52.3%	60,589,931	394,375,157
شركة التمدين العقارية	650	50.0%	1,136,687	6,106,195
شركة مجموعة الراي الاعلامية	144	30.9%	966,614	56,827,904
شركة مبرد للنقل	77	28.3%	2,785,515	261,888,873
المجموعة التعليمية القابضة	210	28.1%	689,561	44,971,016

*ملاحظة: نسبة التغير عن نهاية عام 2014

الشركات الأكثر انخفاضا بالنسبة للتغير في سعر السهم

الشركة	سعر الإقفال (فلس)	نسبة التغير	القيمة (د.ك.)	الكمية (سهم)
الشركة الوطنية للمسالخ	62	-58.7%	5,010	224,765
شركة صناعات بوبيان الدولية القابضة	29.5	-57.3%	2,918,833	406,571,219
شركة بيت الأوراق المالية	36.5	-53.8%	8,512,751	434,225,775
شركة بيت الطاقة القابضة	40.5	-53.5%	44,685	57,573,869
الشركة العالمية للمدن العقارية	32	-52.9%	4,820,378	925,125,024
شركة بيت الاستثمار الخليجي	26.5	-50.9%	2,564,231	519,590,975
شركة نور للاستثمار المالي	48.5	-50.0%	463,193	60,543,754
شركة منازل القابضة	23	-49.5%	5,294,625	1,330,881,400
شركة الصفاة للطاقة القابضة	12.5	-48.9%	2,022,371	1,057,326,221
شركة الخليج للكابلات و الصناعات الكهربائية	375	-45.7%	276,860	15,134,620

*ملاحظة: نسبة التغير عن نهاية عام 2014

أعلى 10 شركات تداولا من حيث القيمة

الشركة	سعر الإقفال (فلس)	نسبة التغير	القيمة (د.ك.)	الكمية (سهم)
شركة الاتصالات الكويتية	990	52.3%	323,223,363	394,375,157
بنك الكويت الوطني	800	-7.7%	311,225,146	373,090,138
بيت التمويل الكويتي	540	-17.5%	257,125,187	407,897,514
شركة الاتصالات المتنقلة	350	-34.0%	254,928,236	565,163,330
شركة أجيليتي للمخازن العمومية	480	-31.9%	162,349,437	254,581,443
شركة الدار الوطنية للعقارات	27	12.5%	132,798,153	4,251,763,045
بيت التمويل الخليجي (ش م ب)	38	-39.2%	130,670,573	2,470,540,538
شركة مشاريع الكويت القابضة	580	-17.1%	106,982,891	169,080,292
شركة المدينة للتمويل والاستثمار	35	20.7%	82,858,125	1,776,387,754
شركة مجموعة المستثمرون القابضة	25	-31.5%	80,720,373	2,534,741,701

*ملاحظة: نسبة التغير عن نهاية عام 2014

- تصدر سهم شركة طيبة الكويتية القابضة قائمة الشركات الأكثر ارتفاعا خلال عام 2015 محققا مكاسب بلغت نسبتها 240.9% مقارنة مع إقفال نهاية عام 2014 لينهي بذلك تداولات عام 2015 مغلقا عند سعر 300 فلسا تبعه سهم شركة هيومن سوفت القابضة مرتفعا بنسبة 146.8% خلال عام 2015 مغلقا عند سعر 950 فلسا.

- احتل سهم الشركة الوطنية للمسالخ قائمة الشركات الأكثر انخفاضا خلال عام 2015 مسجلا تراجعا بلغت نسبته 58.7% مقارنة مع إقفال نهاية عام 2014 لينهي بذلك تداولات اعام 2015 مغلقا عند سعر 62 فلس تبعه سهم الشركة صناعات بوبيان الدولية القابضه منخفضا بنسبة 57.3% خلال عام 2015 مغلقا عند سعر 29.5 فلسا .

- تصدر سهم شركة الاتصالات الكويتية قائمة الشركات الأعلى تداولا من حيث قيمة الأسهم المتداولة خلال عام 2015 بقيمة تداول بلغت 323.2 مليون د.ك لينهي بذلك تداولات عام 2015 مغلقا عند سعر 990 فلسا .وجاء سهم بنك الكويت الوطني بالمركز الثاني بقيمة تداول بلغت 311.2 مليون د.ك لينهي بذلك تداولات عام 2015 عند سعر 800 فلسا . ثم جاء سهم بيت التمويل الكويتي بالمركز الثالث بقيمة تداول بلغت 257.1 مليون د.ك لينهي بذلك تداولات عام 2015 مغلقا عند سعر 540 فلسا .

المصدر: تومسون رويترز وتحليل شركة الاستثمارات الوطنية .

التحليل التقني لسوق الكويت للأوراق المالية

التحليل التقني للمؤشر السعري لسوق الكويت للأوراق المالية

أداء المؤشر السعري خلال عام 2015			
من 31 ديسمبر 2014 حتى 31 ديسمبر 2015		الأعلى	الأدنى
التغير (نقطة)	التغير (%)	9/2/2015	29/12/2015
-920.58	-14.1%	6,775.00	5,560.62

مستويات الدعم		مستويات المقاومة	
الأول	5550	الأول	5700
الثاني	5500	الثاني	5800
الثالث	5300	الثالث	6000

14% خسائر المؤشر السعري خلال عام 2015

أنهى المؤشرالسعري لسوق الكويت للأوراق المالية تداولاته لعام 2015 على كبير بالمقارنة مع اقفاله لعام 2014 . تراجع
وبنهاية جلسة تداول اليوم الخميس الموافق 31/12/2015 يكون المؤشر السعري قد ودع تداولات عام 2015 ، خاسرا خلالها نحو 920 نقطة تقريبا بمعدل 14%.

2015 ... ثالث أسوء أداء سنوي للمؤشر السعري

انخفض المؤشر السعري خلال تداولاته لعام 2015 بمقدار 920 نقطة تقريبا ، ما يمثل 14% وذلك بالمقارنة مع مستوى اقفاله لعام 2014 . ويعتبر هذا الأداء للمؤشر السعري هو ثالث أسوء أداء سنوي على الإطلاق ، حيث تراجع أداء المؤشر في عام 2008 بمعدل 38% ، كما تراجع بمعدل 16.4% في عام 2011 .

سجل المؤشر السعري أعلى مستوى له خلال عام 2015 عند مستوى 6775 نقطة في التاسع من شهر فبراير ، في حين سجل أدنى مستوى له لذات العام عند مستوى 5560.62 نقطة في التاسع والعشرون من شهر ديسمبر ، ويعتبر هذا المستوى هو أدنى مستوى للمؤشر منذ شهر يوليو لعام 2004 ، أما جلسة التداول الأخيرة ، فقد اقفلت عند مستوى 5615 نقطة

الرؤية العامة للمؤشر السعرى من الناحية الفنية

من دراسة الشكل البياني للمؤشر السعري ، يتضح لنا أن المؤشر السعري دخل في اتجاه هابط منذ أواخر عام 2014 وحتى تاريخ اعداد هذا التقرير ، وبشكل عام يمكننا القول أن هذا الإتجاه الهابط لن يتغير مبدئيا ما لم يتم اختراق مستوى 5800 نقطة على الفاصل الزمني اليومي ، ومستوى 6100 نقطة تقريبا على الفاصل الزمني الإسبوعي.

كذلك من الشكل البياني للمؤشر السعري على الفاصل الزمني الإسبوعي ، نجد أنه لامس أو بتعبير آخر اختبر مستوى 5560 نقطة على مدار الثلاث أسابيع الأخيرة من العام 2015 ، لكنه لم يغلق دون هذا المستوى في أي منها .

وعليه ، فإننا نرى أنه في حالة كسر المؤشر للقاع الأخير الواقع عند مستوى 5560 نقطة والبقاء دونه قد يفتح الطريق لمزيد من الهبوط ، ويكون مستوى الدعم التالي حينئذ عند 5300 نقطة تقريبا ، أما في حال قدرة المؤشر على البقاء فوق مستوى 5560 نقطة، فإن ذلك سوف يجعله في حالة من التذبذب بين هذا المستوى ومستوى 5700 نقطة تقريبا .

أي أن حركة المؤشر السعري خلال الفترة القادمة سوف تكون محصورة بين مستوى 5550 نقطة ومستوى 5700 نقطة حتى يتم كسر أي منهما .

تنويه : يجب الأخذ بالإعتبار أي تقلبات ملحوظة لأسعار النفط خلال الفترة القادمة ، حيث أنه مازال يؤثر بشكل واضح على أداء الأسواق المالية .

المصدر: تومسون رويترز وتحليل شركة الاستثمارات الوطنية .

الرسم البياني للمؤشر السعري على الفاصل الزمني الإسبوعي

المصدر: تومسون رويترز وتحليل شركة الاستثمارات الوطنية .

ملخص نشاط الأسواق الخليجية

مقارنة أسواق الخليج

أداء الأسواق الخليجية

	المؤشر		القيمة (بالدولار الأمريكي)				الكمية			
	31-Dec-15	نسبة التغير	مجموع قيم التداول		نسبة التغير	معدل القيمة اليومي	مجموع كمية التداول		نسبة التغير	معدل الكمية اليومي
*سوق الكويت للأوراق المالية***	382	-13.0%	12,985,492,932	▼	-30%	52,150,574	41,509,674,348	▼	-13%	166,705,519
السوق المالية السعودية	6,912	-17.1%	428,961,137,133	▼	-20%	1,722,735,490	64,487,564,525	▲	399%	258,986,203
بورصة قطر	10,429	-15.11%	25,778,526,249	▼	-50%	102,703,292	2,301,496,168	▲	137%	9,205,985
بورصة البحرين	1,216	-14.8%	447,136,630	▼	253%	1,902,709	504,311,099	▲	442%	2,146,005
سوق مسقط للأوراق المالية	5,406	-14.8%	3,548,563,362	▼	286%	14,194,253	6,616,634,058	▲	529%	26,679,976
سوق دبي المالي	3,151	-16.5%	41,123,341,291	▼	232%	163,187,862	98,231,148,623	▲	378%	391,359,158
سوق أبو ظبي للأوراق المالية	4,307	-4.9%	15,634,211,943	▼	248%	62,287,697	27,604,095,879	▲	212%	109,976,478

*ملاحظة: نسبة تغير المؤشرات عن نهاية عام 2014

**ملاحظة: المؤشر الوزني

قيمة الأسهم المتداولة

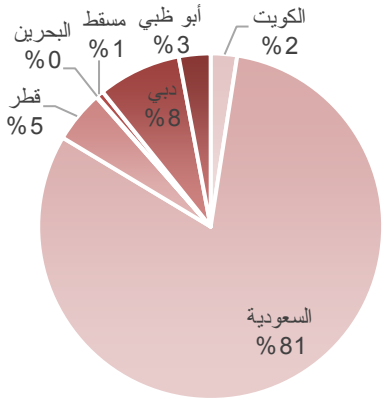

كمية الأسهم المتداولة

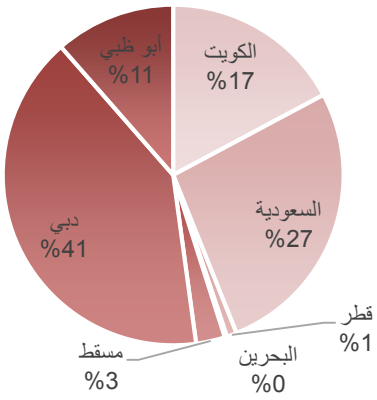

- جاء أداء جميع أسواق الخليج منخفضاً مقارنة مع نهاية عام 2014، حيث تصدر السوق السعودي قائمة الأسواق الخليجة المنخفضة إذ أنهى تداولات عام 2015 على تراجع قدرة 17.1% ثم جاء سوق دبي المالي بانخفاض قدره 16.5% ثم سوق قطر المالي بانخفاض بقدرة 15.1% ، في حين كان اقل الاسواق الخليجية انخفاضا سوق ابوظبي المالي بانخفاض بلغ 4.9%.

- واصل السوق السعودي استحواذه على الجزء الأكبر من نشاط التداول في أسواق الأسهم الخليجية، حيث بلغت حصة إجمالي القيمة المتداولة في السوق عند نسبة 81% من إجمالي قيمة التداولات في أسواق الأسهم الخليجية أو ما يعادل 429.0 مليار دولار ، كما بلغت حصة أسواق الأسهم الإماراتية 11% من إجمالي القيمة المتداولة في أسواق الأسهم الخليجية أو ما يعادل 56.7 مليار دولار ، وبلغت بورصة قطر 5% من إجمالي القيمة المتداولة في أسواق الأسهم الخليجية أو ما يعادل 25.8 مليار دولار فيما شكلت مجموع قيم التداول لسوق الكويت للأوراق المالية ما نسبته 2% من إجمالي القيمة المتداولة في أسواق الأسهم الخليجية أو ما يعادل 13.0مليار دولار.

المصدر: تومسون رويترز وتحليل شركة الاستثمارات الوطنية .

شركة الاستثمارات الوطنية
NATIONAL INVESTMENTS COMPANY

يجب ملاحظة أن هذا التقرير لا يشكل توصيات استثمارية أو ما إذا كان على المستثمرين الاستمرار في استثماراتهم الخاصة. وقد تم إعداد التقرير فقط للغرض المنصوص عليه و لا ينبغي الاعتماد عليها لأي غرض آخر.

وأعد هذا التقرير للتداول العام وتم ارساله لك كعميل، لغرض تقديم المعلومات العامة فقط. وليس المقصود منه عرض أو تقديم المشورة فيما يتعلق بشراء أو بيع أي ورقة مالية.

على الرغم من أن المعلومات في هذا التقرير تم جمعها من مصادر التي تعتقد الشركة بأنها موثوق بها، نحن لم نقم بالتحقق منها بشكل مستقل سواء كانت دقيقة أو غير كاملة. لا توجد مسؤولية على الشركة بسبب أي خسائر ناتجة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، من استخدام هذه المعلومات.

شركة الاستثمارات الوطنية

شركة الاستثمارات الوطنية
شرق, شارع المتنبي
مبنى الخليجية
ص.ب. 25667 الصفاة 13117الكويت

تلفون: 6666 2226 965+
فاكس: 9293 2243 965+